

الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«هيئة الأسواق» تدعو الأشخاص للائتمان لـ «فاتكا»

دعت هيئة أسواق المال الاشخاص المرخص لهم من الهيئة بتاريخ 2014/4/10 بشأن قانون الائتمان الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) الصادر في الولايات المتحدة الاميركية، والتعميم الصادر بتاريخ 2014/4/30 بشأن البدء في عملية التسجيل لدى دائرة الإيرادات الداخلية الاميركية، الى ضرورة التسجيل على وجه السرعة قبل انتهاء الموعد المحدد لذلك في 2014/12/31، وعلى الشركة تزويد الهيئة بما يفيد تسجيلها بالموقع المذكور قبل التاريخ المشار اليه لمنع اللوقوع في المخالفات والتعرض للمسائلة القانونية.

مخصصات إضافية لـ 2014.. وتأثير محتمل على الأرباح

السلطات الرقابية تشد

حزام المخصصات من جديد

على التغطية المطلوبة بقدر الانخفاض الواقع على الاسهم المرهونة لدى البنك.

ويضيف أن العديد من مسؤولي البنوك يهتمون بأن الوضع الحالي يشير إلى استمرار الصعوبات التي تمر بها الأسواق خاصة السوق الكويتي، وهناك حاجة إلى الاستمرار في تجنب الحاجة تقتضي أخذ نسب إضافية احترازية من إلسى مزيد من الانخفاض لأسعار النفط خلال العام المقبل، وجميعها تمثل عوامل ضغط على السلطات الرقابية لتدفع البنوك إلى اتخاذ مزيد من المخصصات خلال الفترة المقبلة.

ويفيد المصرفي نفسه أن البنوك أصبح لديها رؤوس أموال كافية، إضافة إلى تمتعها بمستويات عالية من السيولة النقدية، ما يقوي ذلك قدرتها على مواجهة أي متغير قد يطرأ، ولكن الحاجة تقتضي أخذ نسب إضافية احترازية من المخصصات لا يمكن الاعتراض عليها، وإن كانت قد تؤثر على ربحية البنك في نهاية العام أو التوزيعات، وذلك من منطلق التحوط مما سيطرأ خلال العام المقبل.

وتصل نسبة الديون المتعثرة في النظام المصرفي إلى 3,2٪ بنهاية 2013 ويعمل البنك المركزي على تخفيضها إلى نحو 3٪ بنهاية العام الحالي وإلى ما دون 2٪ بنهاية 2015.

500 مليون دينار إجمالي الخسائر في جلستين

خسائر البورصة.. عرض مستمر

على وقع استهداف عدد من الأسهم القيادية، حيث استحوذت اسهم مؤشر كويت 15 على 9,7 ملايين دينار ما يعادل نحو 63٪ من إجمالي السيولة، هذا وقد حققت البورصة الكويتية خسائر إضافية أمس بـ 260 مليون دينار ليبدأ بذلك إجمالي خسائرها في جلستين عن 500 مليون دينار.

من جهة أخرى، سجل سهم بنك بوبيان تراجعاً لافتاً في جلسة أمس، ليصل إلى أدنى مستوياته منذ 4 سنوات تقريباً، وذلك بعدما هبط السهم إلى مستوى 450 فلساً خاسراً 25 فلساً بتراجع نسبته 5,5٪.

وخليجياً، استمر تراجع مؤشرات أسواق المال بالمنطقة، وتصدر سوق دبي المالي الأسواق الأكثر انخفاضاً بنسبة 3,3٪، تلاه السوق السعودي بنسبة 1,9٪، ثم سوق الكويت بـ 1,3٪، تلاه سوق أبوظبي بـ 0,9٪، وأخيراً سوق البحرين بـ 0,7٪. أما سوق مسقط فتجاوز الانخفاض الحاد الذي شهده أول من أمس بنسبة 4٪ على وقع تخفيض التصنيف الائتماني للسلطنة، وحقق ارتفاعاً أساساً بنسبة طفيفة بلغت 0,06٪، كما حقق سوق قطر ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0,03٪.

«التجاري»: لسنا طرفاً في تداولات «بوبيان»



يعقوب الإبراهيم

بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والتي تنظم عملية الإفصاح عن المصالح، وبشكل خاص أحكام المادة (385) التي تنص على إبلاغ هيئة أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية والجهة المصدرة للسهم بأي تغيير في ملكية السهم تتجاوز نصف الواحد بالمائة من رأسمال الجهة المصدرة.

صرح الناطق الرسمي باسم البنك التجاري الكويتي يعقوب الإبراهيم، بشأن التداول الذي تم على سهم بنك بوبيان خلال الأيام السابقة، وما تداوله البعض من دور البنك التجاري الكويتي في عمليات البيع على ذلك السهم بأن البنك يؤكد على التزامه التام بأحكام مواد الفصل العاشر من اللائحة التنفيذية للقانون 2010/7

«الوطني»: 7,7٪ نمو الائتمان في سبتمبر

بمقدار 223 مليون دينار خلال شهر سبتمبر. وقد جاء معظم هذه الزيادة من الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية الذي ارتفع بمقدار 144 مليون دينار خلال الشهر، وليتسارع معدل نموه إلى 7,2٪ على أساس سنوي، كما ساهم كل من قطاع التجارة وقطاع العقار وقطاع الصناعة في نمو الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع، فيما شهد قطاع التشييد بعض الضعف.

من جهة ثانية، استقر حجم ودائع القطاع الخاص خلال العام 2014، مما أدى إلى تراجع نمو عرض النقد بمفهومه الواسع ليسجل أبطأ وتيرة نمو له منذ عامين عند 4,3٪ على أساس سنوي، وخلال شهر سبتمبر، تراجع إجمالي ودائع القطاع الخاص بواقع 187 مليون دينار، وذلك إثر تراجع الودائع بالعملة الأجنبية بواقع 138 مليون دينار.

كما ساهم تراجع الودائع لأجل بضعف أداء الودائع خلال الفترة الماضية من العام الحالي، إذ انخفضت الودائع لأجل بواقع 481 مليون دينار خلال شهر سبتمبر، وقد قابل هذا التراجع زيادة الودائع تحت الطلب بالدينار الكويتي، واستقر متوسط أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار. وقد تحركت أسعار الفائدة على الودائع لأجل شهر واحد وثلاثة أشهر وستة أشهر بواقع نقطة إلى خفض مدبو بنيتها. وعلى الرغم من ذلك، فإن وتيرة هذا التراجع خلال الاثني عشر شهراً الماضية كانت الأبطأ مقارنة مع التراجع الحاد في السنوات السابقة، واستقر نمو الائتمان الممنوح إلى قطاع الشركات غير المالية عند 7,0٪ على أساس سنوي، مرتفعاً

واصل سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاته في ظل حالة انعدام الثقة التي يعيشها في الوقت الراهن، حيث أنهى مؤشر كويت 15 الجلسة على انخفاض نسبته 0,7٪، نزولاً إلى مستوى 1090 نقطة خاسراً ما يقرب من 8 نقاط، وبهذا التراجع الجديد تقلصت مكاسب المؤشر إلى 2,1٪ هيوطاً من 13٪ خلال 2014.

وأنتهى المؤشر الوزني التعاملات على تراجع نسبته 0,8٪، ليصل إلى 449 نقطة بخسائر بلغت 3,8 نقاط، ومع استمرار خسائر المؤشر الوزني في الجلسات الأخيرة وتحوله من المنطقة الخضراء إلى الحمراء في جلسة أول من أمس ارتفعت خسائره إلى 0,9٪، أما المؤشر السعري فحقق انخفاضاً نسبته 1,3٪ بإقفاله عند مستوى 6665 نقطة خاسراً نحو 84 نقطة، ليلبغ أدنى مستوياته منذ أكثر من عام ونصف العام. وفي المقابل ارتفعت السيولة بنسبة 7,7٪ مقارنة بجلسة أول من امس، حيث بلغت 15,4 مليون دينار ارتفاعاً من 8,9 ملايين دينار، وذلك

ظهر في العطاءات التنافسية التي حصلت عليها الشركة أمس في العطاءات الأربعة مع اعتذار شركة مكديرموت الأميركية عن التقدم للمشروع لأسباب خاصة بالشركة. وأشار إلى أنه «عقب توقيع العقود سيبدأ المقاولون بالتصاميم الهندسية الدقيقة والتي تتطلب ما بين عام وعام ونصف إلى حين الانتهاء من الدراسات التفصيلية على أن يبدأ المقاولون خلال هذه الفترة بتجهيز وتشوين المعدات والمكاتب وأجراء عمليات فحص للتربة مرة أخرى للتأكد من الأساسات وخلال هذه الفترة يتم تسليم الأراضي لهم تباعاً».

ويعد مشروع مصفاة الزور من أكبر المشاريع الإستراتيجية في القطاع النفطي، وقد شهد المشروع تأخيراً متكرراً منذ العام 2005.

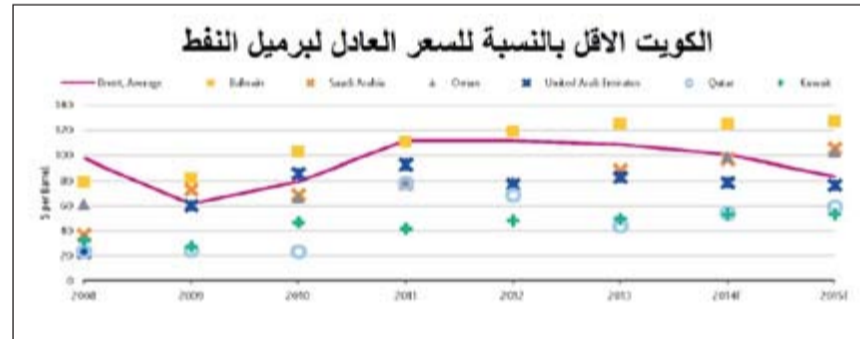
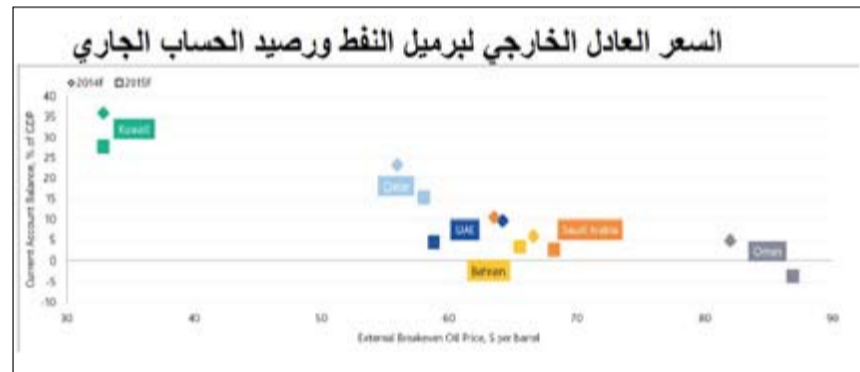
وطرحت شركة البترول الوطنية رسمياً الحزمة الرابعة لدى لجنة المناقصات المركزية في 13 أبريل 2014.

التحالف العالمي	الوكيل المحلي	العرض (مليون دينار)
سايبم إيطاليا	توتال للتجارة العامة والمقاولات	406,9
دايلم للصناعات	الزهره الهندسية للتجارة العامة والمقاولات	503,4
دايوو للهندسة والإنشاءات	إنشاءات الهاشمي للتجارة العامة والمقاولات	560,8
بتروفاك العالمية	مركز العمر للتجارة العامة والمقاولات	623,3

الحزمة خاصة بإنشاء 5 خزانات بأسقف عائمة..

الخام، وخطان لوقود الغاز المستورد، وخطان للوقود اللقيل الكبريت. وقامت شركة البترول الوطنية بتعيين شركة أميك مستشاراً لإدارة المصفاة، وتبلغ الطاقة التكريرية للمصفاة 615 ألف برميل يوميا، وكانت الشركة قد تسلمت المفاعلات وأوعية الفصل اللازمة لوحداث المصفاة الجديدة في وقت سابق وذلك بالنظر إلى أن هذه المعدات يحتاج تصنيعها إلى وقت طويل ومن المنتظر أن يكتمل مشروع مصفاة الزور في ديسمبر سنة 2018، وتبلغ الميزانية المحددة والمعتمدة للمشروع 4 مليارات دينار. وكشف المصدر أن تحالف دايلم للصناعات

مع انخفاض النفط سيكون اللجوء للفوائض لمتابعة الإنفاق على المشاريع التنموية «موديز»: الكويت مستمرة في تحقيق فوائض مليارية في 2014



المالي الناشئ جراء انخفاض أسعار النفط، فيما ستستمر كل من الكويت وقطر في تشغيل الفوائض المالية، وبالتالي فستكون ليس لديهما حاجة لزيادة مستويات ديونهما. فحتى الآن فإنه ليس هناك سوى البحرين والإمارات وقطر الأكثر إصداراً للسندات السيادية. وأوضح صندوق النقد الدولي أن السعر العادل لبرميل النفط في كل من السعودية والبحرين وعمان هو الأعلى بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث من المتوقع أن يتجاوز الـ 80 إلى 85 دولاراً للبرميل خلال 2015، موضحاً أن ميزانية السعودية قد تشهد عجزاً خلال 2015 فيما سيستسج حجم العجز في ميزانيات كل من البحرين وعمان. وذكر التقرير أن الحساب

«مورجان ستانلي» تخفض توقعاتها للنفت.. وبرنت يقرب من 68 دولاراً

بكين - رويترز: هبطت أسعار النفط أكثر من دولار أمس بعد أن خفض مورجان ستانلي توقعاته لسعر خام برنت في حين لم تسهم بيانات التجارة الصينية التي جاءت متباينة في دعم السوق. وقال مورجان ستانلي في تقرير «في ظل عدم تدخل أوبك تواجه السوق خطر اختلال التوازن مع احتمال وصول الزيادة في المعروض إلى ذروتها في الربع الثاني من 2015». وخفض البنك توقعات 2015 لسعر برنت من 70 دولاراً من 98 دولاراً وإلى 88 دولاراً من 102 دولاراً في 2016 وقال البنك أن أسوأ التقديرات تشير لهبوط

أحمد مغربي

علمت «الانباء» من مصدر نفطي مطلع في شركة البترول الوطنية أن الشركة تلقت العطاءات المالية لأولى حزم مصفاة الزور التي تنوي الشركة تشييدها وفق نظام الهندسة والتوريد والإنشاء، حيث حاز تحالف سايبم إيطاليا على أقل العطاءات المالية بقيمة 407 ملايين دينار (مسا يعادل 1,4 مليار دولار).

وقال المصدر ان الشركة استقبلت أمس 4 عطاءات من التحالفات الخمس المؤهلة للمشاركة في الحزمة الرابعة والفصل اللازمة لإنشاء خزانات وصهاريج للمصفاة بما في ذلك 5 خزانات ذات أسقف عائمة، و 28 خزانا بأسقف ثابتة، وخزانات بطاقة 200 ألف برميل، وخزانات آخران بسعة 67 ألف برميل، ومنشأة لتخزين زيت الوقود بسعة 100 ألف برميل، وخزان دائم التدفق بسعة 10 آلاف برميل، وأربعة أنابيب للنفط

مع انخفاض النفط سيكون اللجوء للفوائض لمتابعة الإنفاق على المشاريع التنموية

«موديز»: الكويت مستمرة في تحقيق فوائض مليارية في 2014

مدحت فاخوري قالت وكالة موديز إن جميع دول مجلس التعاون الخليجي ستكون مرة و أكثر تحملاً لانخفاض أسعار النفط التي من المتوقع أن تتراوح ما بين 80 و 85 دولاراً للبرميل خلال 2015، دون أي تعديلات كبيرة في سياساتها، لكن قد يكون ذلك إذا لم الأمر فقط تعديلات في ضبط السياسات المالية، وفقاً لتقديرات الوكالة.

وذكر التقرير ان الكويت (Aa2 - مستقرة)، وقطر (Aa2 - مستقرة) ستكونان الأكثر مرونة في ظل انخفاض أسعار النفط ليكون من نصيب ميزانياتها أقل سعر عادل لبرميل النفط ذلك أكبر احتياطي. في حين ذكر التقرير ان السعودية (Aa3 - مستقرة) والإمارات (Aa2 - مستقرة) سيتدوان أضعف قليلاً إلى جانب أن السعر العادل لبرميل النفط لدى ميزانياتها أكبر قليلاً مقارنة بالكويت وقطر، لكن الأربعة جميعهم لديهم القدرة على امتصاص الصدمات الناتجة عن تراجع أسعار النفط، خاصة أن السعودية والإمارات تتمتعان باحتياطيات ضخمة وقطاع غير نفطي كبير ما سيعكسهما من ذلك.

وأشار التقرير إلى أن البحرين (Baa2 - سالبة) وعمان (A1 - مستقرة) سيكونان أكثر المتضررين بسبب تراجع أسعار النفط نظراً لأن لديهما أعلى سعر عادل لبرميل النفط في ميزانياتها، كذلك أدنى مخزون احتياطي بين دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن على مستوى البلدين فإن عمان تتميز بالتمويل الحكومي أكثر صحة، فيما تتميز البحرين بأن المركز المالي الخارجي لها أقوى.

كما ذكر التقرير ان التعديرات على السياسات المالية قد تختلف من بلد لآخر، حيث ستكون كل من البحرين وعمان هما الأكثر تعرضاً للضعف والأكثر شروعا في ضبط الأوضاع المالية لهما، إذ ستكون الخطوة الأولى في كبح الإنفاق على المشاريع الاستثمارية غير الإستراتيجية. وأشار التقرير إلى ان البحرين وعمان قد تلجآن لتمويل أي زيادة في العجز المالي لـ 2015 من خلال إصدار سندات سيادية. فيما ستستخدم السعودية احتياطياتها لتمويل العجز